

السؤال الأول: الإجابة الصحيحة:

(30 درجة) 3 درجة لكل سؤال فرعي

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	السؤال الفرعي
B	A	D	C	B	A	A	B	C	D	الخيار الصحيح

السؤال الثاني: من الصفات والاعتبارات التي يجب أن يتصف بها النظام الرقابي الجيد (الملاءمة، والموضوعية والواقعية) وضح ذلك. (15 درجة)

الملاءمة: من حيث:

- 1) نوعية الانتاج في المؤسسة.
- 2) حجم العمل وتوزع النشاط.
- 3) طاقات الأفراد.

4) طبيعة التنظيم ومدى ملاءمته للظروف المحيطة والمناخ الداخلي والخارجي

الموضوعية: حيث أن معايير التقييم يجب أن لا تكون خاضعة للمعايير الشخصية التي لاتمت للعمل بصلة، ويقدر ما تكون المعايير موضوعية يشعر المرؤوس بالرضا ويقنع بموضوعية الإدارة ويعترف بتقصيره، وسيشعر أن الأمر ليس شخصياً وليس هدفاً للنقد أو التجريح.

بناءً عليه فإن عمل الرقابة يبدأ منذ مرحلة التخطيط بعد تحديد الأهداف المعايير.

الواقعية: يجب أن لا تكون المعايير متدنية بلا واقعية وتتناسب مع ظروف وطاقات المؤسسة بجميع جوانبها.

السؤال الثالث: الرقابة الإدارية حسب جوهرها: (15 درجة)

1) الرقابة التنظيمية: وتتمثل في خطوات الرقابة المختلفة التي تصفها المنظمة بشكل رسمي في شكل خطط أو سياسات أو إجراءات.

2) الرقابة الاجتماعية: هي الرقابة المتمثلة في الأعراف والتقاليد التي تتكون لدى الجماعات غير الرسمية وتصبح كمعايير والتزامات توجه سلوك الأفراد، ولا تحمل هذه الرقابة في مفهومها العقوبات لكنها تعد مقيداً لسلوك الأفراد ومنظماً له.

3) الرقابة الذاتية: وتتبع هذه الرقابة من ذات الفرد عندما يضع لنفسه أهدافاً معينة يلتزم بتحقيقها وعدم الانحراف عنها قدر الإمكان.

السؤال الرابع: أذكر خمس مزايا لاستخدام التكاليف المعيارية. (10 درجات)

1. مساعدة الإدارة في القيام بواجباتها الإدارية: عن طريق تقديم معلومات مناسبة لاتخاذ القرارات.

2. المساعدة في التخطيط: عن طريق تقديم البيانات للموازنات التخطيطية وجداول الموازنة، وتحويل هذه البيانات من مستوى الوحدة إلى مستوى النشاط المتوقع في الموازنة.
3. المساعدة في الرقابة: من خلال وضع الأساس لمقارنة التكلفة الفعلية مع التكلفة المقارنة وتحديد الانحرافات وتوفير التغذية العكسية للتأكد من أن المنشأة تسير وفق الخطط المرسومة.
4. إن وضع المعايير يساعد في اكتشاف مناطق عدم الكفاية ومعالجة أسباب ذلك، وبالتالي خفض التكاليف.
5. تساعد التكاليف المعيارية في تحقيق وفر في الأعمال الكتابية.
6. تساعد على سهولة تسعير المنتجات والخدمات دون انتظار معرفة التكاليف الفعلية.
7. تحقيق المزيد من اقتصاديات التشغيل، وربط نظام الحوافز بنظام التكاليف المعيارية.
8. تساعد التكاليف المعيارية في تطبيق محاسبة المسؤولية، وإعداد تقارير الأداء.

(30 درجة)

السؤال الخامس:

1) إجراء التحليل المالي الأفقي لكل من (المدينون، الأرباح المحتجزة، الدائنون)

أ) المدينون: 200-300 = 100 مليون ليرة سورية، أي أن المنشأة في عام 2020 زادت من عمليات البيع الأجل رغبة منها في زيادة المبيعات أو كسب عدد أكبر من العملاء وتحقيق المزيد من الأرباح أو بهدف زيادة المنافسة مع الشركات المماثلة.

ب) الأرباح المحتجزة: 1,770 - 1,000 = 770 مليون ليرة سورية: أي أن المشاة عمدت إلى حجز جزء من الأرباح لمواجهة الحالات الطارئة أو بغرض التوسع وإضافة خطوط أو فروع إنتاجية جديدة.

ج) الدائنون: 600-800 = 200 مليون ليرة سورية: أي أن المنشأة تعتمد على الدائنين في تمويل أنشطتها كأحد مصادر التمويل.

2) حساب معدل نمو الأصول الثابتة في عام 2020.

معدل النمو = (السنة الحالية - السنة السابقة) / السنة السابقة * 100 أو (السنة الحالية / السنة السابقة) - 1 * 100

معدل نمو الأصول الثابتة (مباني وآلات ومعدات) = (الأصول الثابتة 2020 - الأصول الثابتة 2019) / الأصول الثابتة 2019؛ وبالتطبيق نجد:

معدل نمو الأصول الثابتة في 2020 = $(3,000 - 5,000) / 3,000 = 0.67$ أو 67% حيث عمدت المنشأة إلى زيادة استثماراتها في الأصول الثابتة بغرض التوسع وزيادة الإنتاج.

3) حساب معدل دوران المدينون في عام 2020 مع التفسير.

معدل دوران المدينون = صافي المبيعات الآجلة / متوسط المدينون

متوسط المدينون = (المدينون آخر المدة + المدينون أول المدة) / 2

= $2 / (200 + 300) = 250$ وبالتالي نجد أن:

معدل دوران المدينون = $250 / 500 = 2$ مرة أي أن المنشأة تمكنت من تحصيل مستحقاتها من العملاء مرتين في العام وتحويلها إلى نقدية.

5 درجات

(4) حساب عائد السهم العادي في عام 2020 مع التفسير.

عائد السهم العادي = صافي الدخل بعد الضريبة / عدد الأسهم
صافي الدخل بعد الضريبة = صافي الدخل قبل الضريبة - الضريبة
= 250 - 10 = 240 مليون ليرة سورية
وبناء عليه عائد السهم العادي = 240 مليون / 25,000 = 0.0096 مليون ليرة سورية أو 9600 ليرة سورية

6 درجات

(5) حساب العائد على حقوق الملكية في عام 2020 مع التفسير.

العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / حقوق الملكية
حقوق الملكية = 3,000 + 1,770 = 4,770 مليون ليرة سورية
ومنه العائد على حقوق الملكية = 4,770 / 240 = 0.05314 مليون ليرة سورية أو 0.05 بعد التقريب، أي أن كل ليرة سورية استثمرها أصحاب المنشأة خلال عام 2020 عادت عليهم بـ 50,314 ليرة سورية أو 50,000 ليرة سورية بعد التقريب.

مدرس المقرر

د. سالم ناصر
